

# خلاصة المقالات

## إعادة النظر إلى الروايات الدالة على الحرمة الأبديّة الناشئة من الزواج في العدة

سيد موسى شبيري زنجاني

### الخلاصة

يُبحث عن الزواج في العدة ضمن مواضيع الحرمة الأبديّة في كتاب النكاح في الفقه. يحكم مشهور الفقهاء بالحرمة الأبديّة في فرض الدخول أو العلم بالعدة. الروايات في هذه المسألة على أربع طوائف: ١. الروايات الدالة على نفي الحرمة الأبديّة مطلقاً؛ ٢. الروايات الدالة على الحرمة الأبديّة مطلقاً؛ ٣. الروايات الدالة على اختصاص الحرمة الأبديّة بفرض العلم؛ ٤. الروايات الدالة على اختصاص الحرمة الأبديّة بفرض الدخول. ويمكن الجمع بين الروايات بوجهين: اشتراط العلم أو الدخول، واشتراط العلم والدخول معاً. لكن لا يكون هناك ترجيح بين هذين الوجهين ولهذا نحتاج الى شاهد جمع أو قرينة للجمع بين الروايات. صحيحة الحلبي شاهدة على الوجه الأول حيث تصرّح باعتبار العلم أو الدخول في ترتب الحرمة الأبديّة، مضافاً إلى أنّ صحيحة عبدالله بن سنان وصحيحة حمران تؤيدان هذا الوجه ووافق المشهور القريب من الاتفاق من الفقهاء على هذا الوجه. إذن الوجه الأول متعيّن على هذا الأساس. نعم، هناك صحيحة أخرى لعبدالله بن سنان تعارض صحيحة عبدالله بن سنان السابقة وتشير صراحة إلى الوجه الثاني يعني اعتبار العلم والدخول معاً؛ لكن لم يفت أحد من الفقهاء بذلك.

**مفاتيح البحث:** الزواج في العدة، المعتدة، الحرمة الأبديّة.

تأليف  
سيد موسى شبيري زنجاني

خلاصة المقالات

## مراجعة انتقادية لوثائق اشتراط الجزم في التحقق من الدعاوي

محمد قائيني، علي بهادرزايي

### الخلاصة

اشتراط الجزم في رفع الدعوى من إحدى المواضيع واسعة النطاق من باب القضاء. شرط هام استدلل بالشهرة لثبوته؛ وبشهادة التراث الفقهي أنكره الفقهاء الأجلاء بشكل كلي أو جزئي. وبغض النظر عن الآراء المختلفة في الفقه، فإن تعيين مصير هذا الأمر يعتمد على تنقيح سيرة العقلاء وتبيين موقف المُشرِّع؛ حيث أن المؤسسة القضائية، هي مؤسسة غير تأسيسية من قبل الشارع، وقد أخذ الشرع على عاتقه تمهيد الطريق وتطويرها. في هذا المقال، بعد تقييم الأدلة الشرعية وتفحص السلوكيات العقلانية، تم إثبات أن الرأي الصحيح، هو عدم الالتزام باشتراط الجزم في الدعوى، ويكون الضابط في جريان الدعوى، هو وجود شواهد ابتدائية يستحق الاعتناء بها؛ بشرط وجود احتمال إمكانية فصل الخصم من وجهة نظر المحكمة، و في حالة عدم وجود الشواهد الإبتدائية، أو عدم اعتقاد المحكمة باحتمالية فصل الخصم، فلا ضرورة لسماع الدعوى؛ أو حتى قد يكون سماعها غير قانونية. المستند لهذه النظرية، إضافة إلى سيرة العقلاء، هو موقف المُشرِّع نفسه على عدم اشتراط الجزم مُستنداً بالأدلة العامة والخاصة، وقد قام بتأسيس الأصل في حالة الشك. تقديم هذه النتائج للمجامع المُقتنئة، سوف تكون تمهيداً لخلق الوحدة في القوانين القضائية، وبالتالي يسهل مسير الحصول المشروع إلى الحقوق.

**مفاتيح البحث:** القضاء، مشروعية الاستماع إلى الدعوى، وجوب الاستماع إلى الدعوى، شروط رفع الدعوى، الجزم.

ما جند  
پوهنه های علمی

سال پنجم، شماره ۹، بهار و تابستان ۱۴۰۰

## دراسة جواز الاشتغال بالنشاط الترفيهي في فقه الإمامية

مجيد اسماعيلي، علي اصغر انصاري بور

### الخلاصة

تبحث هذه المقالة عن الاقتضانات الفقهية للاشتغال بالترفيه والتسلية وتستنبط حكم الجواز له بعد تبين دور النشاط الترفيهي من وجهة نظر علم النفس وتستدل على أمور: الأول: لا يوجد حذر خاصة عن النشاط الترفيهي في الأدلة الشرعية. الثاني: لا تنطبق عناوين اللهو واللعب على النشاط الترفيهي حتى يمكن الاستدلال بهما على المنع. مضافاً الى عدم تمامية إطلاق أدلة اللهو واللعب. من جهة أخرى، يدل بعض الأدلة النقلية والمؤيدات العقلية إضافة الى جواز ممارسة الترفيه، على استحسان الترفيه ومطلوبيته في حد نفسه.

مفاتيح البحث: الترفيه، اللهو، اللعب.

مناجيات  
پوهنه پوهنه

خلاصة المقالات

## دراسة في «ضمان المرثشي في تلف مال الرشاء» وفقاً لفقهِ الإمامية والقوانين الإيرانية

محمد رسول آهنگران، أحمد صابري مجد

### الخلاصة

هناك أنواع عديدة من الرشوة مثل الهدية والمعاملة المحاباتية وبذل الرشوة. رأى المشرّع في الحقوق وجميع الفقهاء أنه في جميع حالات الرشوة، يجب على المرثشي إعادة مال الرشوة إلى الراشي؛ ومع ذلك، في حالة تلف مال الرشوة، اختلفت آرائهم في أنه من الضامن؟ و أن المرثشي ضامن أم لا؟ تستخدم هذه المقالة المنهج الوصفي التحليلي و أدوات المكتبة و تبين الآراء و الأدلة في البحث و تناقشها. و بعد التحقيق وصلت إلى أن معظم الفقهاء يحكمون بأن المرثشي في حالة بذل الرشوة ضامن للمثل أو القيمة في حال التلف أو الإنلاف. ويستندون في ذلك إلى أنها مقبوضة بعقد فاسد. وافق المشرّع هذا الرأي في المادة ٣٠٣ من القانون المدني.

أما إذا كانت الرشوة بشكل المعاملة المحاباتية و كانت المعاملة صوريةً و غير مقصودة فيحكم بضمان المرثشي و اعتبر المشرّع هذه الصورة من مصاديق عدم وجود سبب للإمتلاك و لذلك اعتبر الراشي ضامناً.

وأما إذا كان الراشي والمرثشي قصدا المعاملة بشكل مستقل ولكن شرطاً أمراً فاسداً في ضمنه؛ فإن المعاملة صحيحة و ليس المرثشي ضامناً و وافق المقتن رأي الفقهاء في هذا الفرض.

وأما إذا كانت المعاملة مجرد دافع للقاضي والموظف، فإنها ملحقمة بالهبة المجانية. ولا يضمن المرثشي على أساس قاعدة «ما لا يضمن» للهبة مجاناً. عدم الضمان هنا موافق للمفهوم المخالف للمادة ٨٠٣ من القانون المدني.

**مفاتيح البحث:** الضمان القهري، الرشوة في الحقوق، الهدية، المحاباة، مال الرشوة.

ما جتوا  
پژوهشهای حقوقی

سال پنجم، شماره ٩، بهار و تابستان ١٤٠٠

## دراسة في تطبيقات عبارة «يا أيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا» في القرآن الكريم على منهج الفقهاء

سعيد توكلي زاده، رسول رضوي

### الخلاصة

خطاب «يا أيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا» من الخطابات القرآنية التي تخاطب المؤمنين وبالنظر إلى أنّ الإيمان له مراتب تشكيكية وطولية كغيره من المفاهيم الكلامية الفقهية، يطرح هذا السؤال الرئيسي نفسه في هذا النوع من الخطابات: أيّ من مراتب الإيمان، المقصود هنا؟ استخدمت هذه المقالة منهج مكنية تحليلية وتهدف إلى تحديد مصاديق مثل هذه الخطابات في القرآن الكريم. يرى بعض المفسرين مثل العلامة الطباطبائي بأن المقصود هم مؤمنو الأيام الأولى في عهد الرسول. هذه النظرية تخالف ظاهر الآيات؛ مضافاً إلى توبيخ المؤمنين في عدة آيات من القرآن الكريم. ثم إنّ هذه النظرية مخالفة للروايات التي وصلتنا من المعصومين. تعتقد جماعة من الفقهاء أنّ المقصود من «الَّذِينَ آمَنُوا» هم المؤمنون الحقيقيون يعني الشيعة! هذه النظرية مرفوضة أيضاً. فقد أطلق القرآن الكريم على المسلم الظاهري اسم المؤمن عدة مرات. إضافة إلى ذلك إنه من الصعب قبول اختصاص آيات الأحكام بالشيعة دون غيرهم. إذن المقصود هو المسلم سواء كان منافقاً أو ضعيف الإيمان أو مؤمناً حقيقياً. تؤيد روايات أهل البيت هذا التحليل.

**مفاتيح البحث:** الَّذِينَ آمَنُوا، الإيمان، الفقه، المراتب التشكيكية، مراتب الإيمان، المؤمن.

مناجيات  
پروپهتای شیعی

خلاصة  
المقالات

## نقد لنظرية حرمة استخدام التقويم الهجري الشمسي عن العلامة الطهراني

محمد حسين كمالی

### الخلاصة

مشروعية استخدام التقويم الهجري القمري أمر مسلم في الفقه. لكن استخدام التقويم الهجري الشمسي مسألة قابلة للنقاش. يعتقد العلامة طهراني بأنّ هذا التقويم غير مشروع ولا ينطبق على الموازين الشرعية ويستشكل عليه من جهات عديدة. ينطبق بحسب نظرية العلامة على التقويم الشمسي عدّة عناوين محرّمة وهي: النسئ، البدعة، التفرقة بين المسلمين وضرورة فصل الدين عن السياسة. يبدو أنّ انطباق هذه العناوين على التقويم الشمسي غير صحيح، بل يشير أيضاً إلى نوع من التقابل بين الدين والحضارة التي يعتبر التقويم الشمسي من مظاهرها. تتناول هذه المقالة، بمناسبة فجر القرن الرابع عشر الهجري الشمسي، دراسة و نقد هذه التطبيقات وأدلتها.

**مفاتيح البحث:** فقه الحضارة، الزمن القياسي، تعظيم الشعائر، الواجب المشروط، الواجب النفسي، الواجب الموقّت.

ما جند  
پژوهشهای علمی

سال پنجم، شماره ۹، بهار و تابستان ۱۴۰۰